الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، المجلة التربوية الأردنية، المجلد السادس، العدد الرابع، 2021.

الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين

منى حسن نصيرات

أ.د منيرة محمود الشرمان*

تاريخ استلام البحث 2019/5/22 تاريخ قبول البحث 2019/7/13

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين. تم استخدام المنهج الوصفي، وقامت الباحثتان باختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية النسبية، فقد بلغت عينة الدراسة(608) معلمين ومعلمات، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة الدراسة استبانة تكونت من(30) فقرة موزعة على (4) مجالات، تم التأكد من صدقها وثباتها، وبعد تطبيقها على عينة الدراسة، أظهرت النتائج أن عن درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين جاءت بدرجة متوسطة، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر المؤهل العلمي في جميع المجالات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر سنوات الخبرة في جميع المجالات، وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر المنطقة في جميع المجالات، باستثناء مجال مرافق المدرسة وأجهزتها، وجاءت الفروق لصالح المدينة، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أبرزها: إعداد خطط استراتيجية لمكافحة الفساد في المؤسسات التعليمية، وتعزيز اسس العدالة والنزاهة من خلال الاهتمام بمنظومة القيم؛ كالصدق، والامانة، والاخلاص في العمل، ونشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز المبادي الاخلاقية لتكون بمثابة رقابة ذاتيه اصيلة لدى كل فرد.

الكلمات المفتاحية: مديرو المدارس، الفساد الاداري، النزاهة والشفافية، مدارس منطقة المثلث التعليمية.

* كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن.

Administrative Corruption in the Schools of the Educational Triangle District within the Green Line from Teachers' Point of View

Mona Hassan Nusairat
Prof. Munira Mahmoud Al-Shurman*

Abstract:

The study aimed to uncover the degree of administrative corruption in the schools of the Triangle Educational district within the Green Line from teachers' point of view. The descriptive methodology was applied to determine the nature of this study and its objectives. The researchers selected the sample of the study in the random method, the study sample reached (608) teachers males and females. In order to achieve the objectives of the study, the study tool was developed with a questionnaire tool consisting of (30) items distributed over (4) fields, which were verified and validated, After the application was applied to the sample of the study, the results showed no statistically significant differences at Statistical significance ($\alpha \leq 0.05$), For the effect of sex in all fields, and the absence of statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$), Due to the effect of scientific qualification in all fields, and the absence of statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) due to the effect of years of experience in all fields, and the presence of significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) due to the impact of the region in all areas, except for the field of school facilities and equipment. The differences came in favor of the city, The study came out with a set of recommendations, most notably: the preparation of strategic plans to fight corruption in educational institutions, In addition to what mentioned above is to promote the ethical principles and integrity through the interest of the value system such as honesty and sincerity in the work, spreading the concept of social responsibility and strengthening ethical principles to serve as a genuine self-control for each individual.

Keywords: School Managers, Administrative Corruption, Integrity and Transparency, Schools of Triangle Educational District.

* Faculty of Education\ Yarmouk University\Jordan

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات ملموسة في كيفية استخدام الأساليب الإدارية، بهدف توجيه الإداريين لقيامهم بمهماتهم بالشكل المناسب، انطلاقا من التخطيط ورسم السياسات، صناعة القرارات، والرقابة، وحتى تقييم الأداء؛ الأمر الذي تطلب ضرورة إلمام الإداريين بالأسس العلمية الحديثة في العمل الإداري، لكي يتسنى لهم الاستفادة من هذه التطورات، لمعالجة المشكلات الإدارية التي تواجههم بالطرق والمناهج العلمية الحديثة، فظاهرة الفساد الإداري ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، وقد عانت منها المجتمعات على مر التاريخ، ولم يسلم منها فرد ولا جماعة، كون استمرارها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرغبات الإنسانية ومحاولة الحصول على مكاسب ماديه أو معنوية للوصول إلى مكانه مرموقة من العيش الرغيد والرفاهية العالية ولو بطريقه غير مشروعه، وقد ذكر الله عز وجل آيات كثيرة تنهى عن الفساد بوصفه مفسداً للعقل، و مفسداً للمال، و مفسداً لمقاصد الشريعة الإسلامية، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (41) سورة الروم، وقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ**﴾(27) سورة البقرة.

والفساد الإداري له معانٍ كثيرة واشكال متنوعة ولهذا لم يتفق المفكرون على تقديم تعريف كامل وشامل له؛ لتعدد صوره، واختلاف أنماطه من مجتمع إلى آخر، وشيوع الفساد يعد من أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول والمؤسسات، فهو في جوهره حاله من التفكك التي تعتري المجتمع نتيجة فقدان القيم الجوهرية، ولهذا يستحيل على المجتمع الفاسد أن يكون قوياً، وبالتالي فسيادة الدولة أو المؤسسة التي يخترقها الفساد الإداري تصبح ضعيفة، وتفقد قوتها، وتكاد تنهار، لفقدانها القيم الجوهرية كالعدل والمساواة بين أفرادها(Khalidi, 2011).

وقد تعددت تعريفات الفساد الاداري، ويعزى سبب ذلك إلى اختلاف المدارس الفلسفية التي تناولته، وهذا الاختلاف قد يعود سببه إلى اختلاف أفكار، وثقافات، وتوجهات رواد هذه المدارس من الكتاب، والمنظرين، والعلماء؛ فقد عرف الفساد الإداري بصورة عامة على انه "التأثير غير المشروع في القرارات العامة" (Caiden,1977,37).

ويعرف لغويا بأنه الخراب، والتلف، والانحلال، والتعفن، ويعرف الفساد الإداري بأنه تدني، وانحطاط مستوى الإدارة؛ من خلال استغلال موقع معين لأغراض شخصية، ومنفعة شخصية على

حساب المنفعة العامة، أو هو إساءة استعمال الوظيفة، والتسيب فيها، والإهمال في تأديتها للكسب الخاص، وتقديم المنفعة الخاصة على العامة؛ وهو سوء استخدام الفرد للسلطة الموكلة إليه لأغراض الربح الخاص، والمنفعة غير المشروعة(Jibril, 2010)

فالفساد الإداري من أخطر أمراض المجتمعات، فهو المحطم لكيانها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ويعود أثره سلبا على حياة المواطن، إذ يتدنى مستوى تقديم الخدمات وتتعقد الاجراءات، وتنعدم العدالة، والشفافية، وتهمل المقدرات، والإبداعات، ويتسبب بالإحباط، والوهن، والفشل؛ ولهذا عُدّ الفساد الإداري سرطانا قاتلا من أخطر الأنواع التي تفتك بالمجتمع، فيجعله في دوامة من الفوضى الإدارية ومن عدم الثبات، والاستقرار، ويمنعه من التقدم والرقي والازدهار، بل قد يقوده إلى الهاوية والدمار(Mutawa, 2015).

والفساد الإداري له أسباب مختلفة يرجع بعضها إلى الموظف من خلال انتهاجه للسلوك السلبي السيئ الذي تحركه المصلحة الشخصية وحب الذات وإيثارهما وتقديمهما على المصلحة العامة ومن خلال غياب الوعي والادراك بالمسؤولية والأمانة والعجز في إشباع الحاجات وإقناع الذات وبعضها الآخر إلى القصور في التشريعات والقوانين واللوائح والاجراءات التي تراكمت وتعقدت يوما بعد يوم والى سوء تصرف بعض القيادات والمديرين والى وضع المجتمع الثقافي عامة الذي طغت فيه ثقافة المال وجمع أكبر قدر منه، وكذلك الفهم الخاطئ، والفكرة الخاطئة عن المال العام وعن حق الناس فيه، والى ظروف ومسببات أخرى نحاول التطرق إلى أهمها والخوض فيها فنقسمها إلى جزئيين رئيسين متلازمين جزء يُعد أسباباً فردية وجزء أخر أسباباً عامة يتطرق أولهما للإنسان كونه فرداً وموظفا والثاني للدولة ومؤسساتها ممثلة في افرادها وجماعاتها والدوائر الرسمية المشرعة للقوانين واللوائح وصاحبة القرار(Salim, 2012).

وهناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور الفساد، وانتشاره في المجتمعات، لهذا فقد أكد منظرو وباحثو علم الإدارة والسلوك التنظيمي، وتكون من خلال المتطلبات الضرورية لتحسين الوضع المعيشي كالراتب؛ ومن هنا فإن تدني الأجور(الراتب) في القطاع العام، وارتفاع مستوى المعيشة من الأسباب الرئيسة، والجوهرية للفساد، فضعف الراتب، وعدم كفايته لتلبية احتياجات الموظفين شكل بيئة ملائمة لقيامهم بالبحث عن مصادر مالية أخرى بديله، حتى لو كان ذلك من خلال نهج سلوك سيئ، إذ يؤدي هذا الوضع إلى نتيجة سلبية ولدت من خلالها النزعة الجياشة، والرغبة في تقبل الرشوة، والاختلاس، والغش، والتحايل على المال العام(Dulaimi, 1999)

وبين الكساسبه (Alkassabeb, 2014) أن الوساطة، والمحسوبية، وغياب العدالة، وعدم توفر النزاهة من الاسباب الفردية في الفساد الاداري؛ فتفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية في الأجهزة الإدارية بالمؤسسات يعود سلبا على الإدارة، وينتج عنها الفساد واللامبالاة، وينعدم الحاجز السلطوي في الإدارة، وتصبح المؤسسة تُدار من قبل اشخاص يرفعون شعار (الأقربون أولى بالمعروف) وهو قول حق أريد به باطل؛ إذ يكون هم هذه الادارة جمع المال، والبقاء أطول فترة ممكنة في المؤسسة، وتكون متقوقعة داخل دائرة مغلقة تمنع الآخرين من دخولها، إذ توهم بالعطاء والإنتاج من خلال رفع شعارات اعلامية مزيفة، وتتخذ من ذاتها حاجزا تمنع من خلاله ذوي الكفاءة، والإبداع، والابتكار من تطوير هذه المؤسسات عن طريق شل مقدراتهم بالمؤسسة.

مجمل هذه الأسباب مع فقدان العدالة، والنزاهة، يولد الإحساس بالظلم والحقد لدى الموظف المخلص، فإحقاق الحق جانب مهم في تكوين الموظف الصالح المعطاء، والعدالة في توزيع الحقوق والواجبات توفر روح المحبة، والألفة وتنزع الافكار السلبية الخطيرة والسيئة التي تقود الإنسان إلى التفكير في الانتقام والغدر، أو التحول إلى إنسان سلبي غير مبال بالمصلحة العامة، لإحساسه بأنها أهملته وظلمته، وأنها لم تمنحه حقه، وهذا مصدر من مصادر التسيب الذي يقود بدوره إلى الفساد، وبالتالي فقدان، وغياب القدوة وتداعيها(Jibril, 2010).

ومن أبرز مشكلات الإدارة المعاصرة غياب القدوة أو الأنموذج أو فسادهما، فهناك أناس ينظر لهم على انهم مثل أعلى، بحكم المؤهل أو المنصب، او المهنة، او السن، فهذه القدوة إذا فسدت وتبدلت المفاهيم لديها، ستؤثر في محيطها وخصوصاً عند من يتخذها قدوة، ويقتدي بها، وستحول القياديين الأمناء، وأصحاب المناصب، الذين نالوا الثقة إلى مثال سيء في الدولة، فينحرفون عن المسار الصحيح، وينجرون نحو رغباتهم، ويتحولون إلى ثوريين رغبة في السلطة، والثراء فيستحلوا مال العامة، وينتهكوا ما حرم الله، ويستغلوا الثقة الغالية التي أوليت لهم، ويمنحوا أنفسهم حق الأخذ باليمين والشمال، وحق العطاء للقريب والغريب، وسيعدلون في النصوص والتشريعات، وسيلغون كثيراً من القوانين والقرارات، وسيعينون من لا ثقة فيهم، ومن لا دين له، وسيتلاعبون بالميزانيات، والتسميات ليكونوا في حضن الشيطان أخوة له والعياذ بالله، ينهبون المال العام غير عابئين بقيادة، ولا وطن، ولا مواطن فيقدموا جملة من المفاسد وهذا أسوأ الأمثلة (Eid,2011).

وتظهر الأسباب العامة من خلل القيم الاجتماعية؛ إذ إن بعض المجتمعات زُرعت فيها

مغالطات، ومفاهيم خاطئة أو نقلت إليها من مجتمعات أخرى تأثرت بها تأثيرات سلبية، فقلبت موازينها، وغيرت مبادئها، وأهدافها الطموحة فأصبح امتلاك المال شغلها الشاغل حتى انهم أثروه على واجباتهم تجاه مجتمعهم ووطنهم، متناسين أن تقدم الدول والشعوب يأتي من الثقافة الجيدة، والتحصيل العلمي، والوعي التام بأن صلاحهم من صلاح الوطن، وبأنهم جسد واحد وكل منهم يعد لبنة في بنائه إذ يرتكز عليها باقي البناء (Khalidi,2011).

ومن الاسباب العامة للفساد الاختيار والتكليف الخاطئ للقيادات؛ فوجود شخص غير جدير بالقيادة وغير ملم بأساسيات الإدارة؛ فلا يكون لديه الوطنية والتأهيل، والخبرة، بوظيفته، وبالتالي ستكون هناك قرارات غير مدروسة نتيجة سوء التكليف بمهمات القيادة، وعدم المقدرة على التخطيط الاستراتيجي، وعندها سيتم استغلال كافة موارد المؤسسة سواء كانت بشرية أم مادية لمصلحة هذا القائد الخاصة؛ وستبدأ الظواهر السلبية بالتفشي في المؤسسة، وتصدر القرارات الخاطئة نتيجةً لعدم معرفته، ومقدرته على الاختيار، والتوظيف أو خوفه من ذوي الكفاءات من التأثير في الآخرين؛ لذا يجب مراعاة الشروط الخاصة بالقيادة عند اختيار قادة المؤسسات؛ كالخبرة والتاريخ الوظيفي، والمهني، والبحث عن أصحاب المقدرة على الإبداع، والذكاء، والأمانة والانتماء، والعمل على تأهيلهم لزيادة مهاراتهم لرفع مستوى أداءهم، وتلبية احتياجاتهم الخاصة واشباعها، ثم أتباع أساليب الرقابة والمحاسبة التي تضمن تحقيق الاهداف(Khmshi & Shalhoub, 2016).

أن عدم تطبيق النظريات العلمية في الإدارة او ما يعرف بالفجوة ما بين النظرية والتطبيق؛ يعد من الاسباب العامة للفساد الاداري، إذ يرتفع الأداء الإداري، والمالي من خلال أتباع أساليب الإدارة العلمية، ويرتقي مستوى المراجعة، والتدقيق، والانضباط ليمنع التزوير والغش والخداع فكل هذه تعد مفاهيم سلبية تقود إلى فساد عام في المؤسسة، وعند تطبيق مبدأ الإدارة العلمية تعرض الحقائق، والوقائع التي ينفر منها الاشخاص السلبيون فيحل محلهم من هو جدير بالمكان فتوضع الأمور في نصابها، وتتضح الحقائق فتختفي أمراض الإدارة تدريجيا، وتطبيق الإدارة العلمية يفرض على المؤسسات ثوابت منهجية منظمة تعمل بها كوضع نظام إداري محدد، والتدرج بالواجبات والمسؤوليات (التدرج الوظيفي)، وفتح سجلات منظمة، وأتباع نظام محدد عند منح الحوافز أو فرض العقوبات على العاملين، والتقيد باللوائح والقوانين التي تضبط سير العمل، ووجود أسلوب عملي لإدارة الوقت، وتنظيم الخدمات، والاتصال، والتواصل داخل المؤسسة وخارجها

.(Poisson,2010)

واشار الفطافطه (Alfatfata, 2007) إلى أن مظاهر الفساد الإداري كثيرة، ومتعددة ومنها الآتي:

1. الرشوة: أي تنفيذ عمل ما أو الامتناع عن تنفيذه مقابل الحصول على مبلغ من المال أو منافع أخرى من اجل ذك.
2. المحسوبية: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة، دون أن يكونوا مستحقين لها.
3. المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة.
4. الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي على الرغم من أنه غير كفؤ أو غير مستحق.
5. نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة، والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.
6. الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

ويظهر الفساد في المؤسسات التعليمية من خلال عدم توزيع المؤسسات التربوية توزيعا عادلا ومنطقيا على المناطق، والأحياء في المدن والقرى والأرياف حسب التوزيع السكاني، وعدم وجود معلمين لبعض التخصصات او توفير معلم غير قدير ولا يحمل مؤهل للتعليم والتدريس، وتهالك المباني وعدم صيانتها او أنشاء مرافق تعليمية غير مناسبة، وغياب التنسيق بين الأسرة والإدارة المدرسية، وتفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية في الإيفاد للتعليم بالخارج، وعدم، وجود استراتيجية واضحة في المناهج (مناهج غير مستقرة وموحده وغير عصرية) فهذه الاشكال ستقود إلى جيل متعلم ورقيا { صاحب شهادة } منعدم التعليم، ومنعدم الثقافة، وإلى التسرب من التعليم بشكل كبير(Qutait, 2016).

وقد تناولت مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية موضوع الفساد الاداري وفيما يأتي عرض لبعضها:

هدفت دراسة بواسون (Poisson,2010) إلى استكشاف ملامح الفساد في قطاع التعليم

وبيان آثاره في فرنسا، وبيان كلفته البشرية، والمادية، والمعنوية على قطاع التعليم، وخلصت الدراسة بثلاثة محاور تمثل ما يمكن ان يطلق عليه مثلث مكافحه الفساد وهما الشفافية في المعايير والإجراءات وبناء المقدرات البشرية، والمشاركة العامة، وتطوير العمليات المالية.

وقامت ابادين وبالسي (Apaydin & Balci,2011) بدراسة هدفت تحديد صور الفساد وأسباب واستراتيجيات مواجهته من وجهه نظر المعلمين في المدارس الثانوية في تركيا. إذ اعتمدت على أسلوب المجموعة البؤرية مجموعه من المعلمين من عده مناطق وذوي أعمار، وخلفيات متعددة، وكان من اهمم النتائج التي توصلت إليها ان أكثر صور الفساد شيوعا تلك المرتبطة بقبول الهدايا، والتوظيف، والترقيات القائمة على الواسطة والمحسوبية.

وقامت اوزديمير (Ozdrmir,2013) بدراسة هدفت إلى كشف العلاقة بين الفساد التنظيمي، ومقاومه ذلك الفساد، والإبلاغ عنه بالمدارس في تركيا. تكونت عينه الدراسة من (193) معلماً من معلمي المدارس الثانوية، وطبق مقياس الفساد التنظيمي، وكشفت الدراسة عن ان استخدام أسلوب الإبلاغ عن حالات الفساد كأحدى الاستراتيجيات المستخدمة لمكافحه الفساد في قطاع التعليم.

وقامت مطاوع (Mutawa,2015) بدراسة هدفت إلى الكشف عن الاتجاهات الحديثة للمساءلة التعليمية في مواجهة الفساد الإداري بمؤسسات رياض الأطفال في السعودية، وتفعيل أدوار تلك الاتجاهات في تحقيق المواجهة الحاسمة للفساد الإداري بها، وتناولت الدراسة عرضا لأهم الاتجاهات الحديثة في المساءلة التعليمية من وجهة نظر قانونية وفنية، كما تناولت عرضا للفساد الإداري وأسبابه وتأثيراته على مؤسسات رياض الأطفال في مصر.

وأجرى قطيط (Qutait, 2016) دراسة هدفت التعرف إلى أشكال الفساد الإداري وأسبابه بالتعليم قبل الجامعي وأضراره على جوانب التنمية المجتمعية في مصر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بأسلوب التحليل الاستراتيجي، بما يتضمنه من بعدي التشخيص، والتقويم لاستخلاص عناصر القوة وجوانب الضعف، فضلاً عن الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة، في إطار تفاعلها وصولا لخيارات استراتيجية ترتكز عليها صياغة البدائل الممكنة، ومن خلال رصد وتحليل الواقع مقارنة بمعايير، ومؤشرات الفكر الإداري، والتربوي المعاصر، يمكن طرح ثلاثة بدائل استراتيجية (وقائية، وعلاجية، ومكافحة شاملة) بما تتضمنه من آليات وتدابير للحد من الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر.

وهدفت دراسة الخمشي وشلهوب (Khmshi & Shalhoub, 2016) إلى تحديد مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات بالمملكة العربية السعودية، وذلك بالتعرف إلى أهم مظاهر الجانب التعليمي والإداري، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع والتعرف إلى الإجراءات المتخذة للحد منه. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة استبياناً موجهاً لعينة من أعضاء هيئه التدريس بلغ عددها (545) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى ان مظاهر الفساد الإداري الأكاديمي في الجامعات كان من أبرزها الفساد في جانب البحث العلمي والتي تمثلت في دفع مبالغ ماليه للنشر العلمي دون تحكيم.

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تطوير الاداة، وتميزت عن الدراسات السابقة في كونها الدراسة الأولى – حسب علم الباحثتين– التي تناولت الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين، وكذلك في عينتها إذ تناولت استجابات المعلمين في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر.

مشكلة الدراسة:

وانطلاقاً من المشكلات التي تعاني منها المؤسسات التربوية داخل الخط الاخضر، نتيجة تفشي ظاهرة الفساد الإداري فيها، والتي باتت تحد من مستوى الرضا الوظيفي لدى المعلمين، وكون هذه الظاهرة تشكل قلقاً لدى الجميع، وتسبب صراعاً بينهم، فقد رغبت الباحثتان في إجراء هذه الدراسة، وقد تبلورت مشكلة الدراسة في الكشف عن درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين، من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة الآتية:

1. ما درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين تعزى إلى متغيرات (الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، والمنطقة)؟

أهداف الدراسة:

– التعرف إلى مستوى الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر

وتم العمل على تقديم مقترحات للحد من ظاهرة الفساد الإداري.

- الكشف عما إذا كانت هناك استجابات لأفراد عينة الدراسة حول درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين تعزى إلى متغيرات (الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، والمنطقة) للحد منها.

أهمية الدراسة:

اتضحت أهمية الدراسة الحالية من خلال تركيزها على موضوع مهم من موضوعات الإدارة وهو الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين، وكذلك إثراء أدبيات الدراسة النظرية حول الفساد الإداري ودوره السلبي في المدارس، وتتوقع الباحثتان أن تسهم الدراسة الحالية في إفادة الجهات الآتية:

- وزارة التربية والتعليم والإدارات والمؤسسات التابعة لها، والقائمين على وضع السياسات التعليمية أن يستفيدوا من نتائج الدراسة لتطوير معايير تساعد في الحد من الفساد الإداري لتحقيق الرضا الوظيفي لدى المعلمين.
- الباحثون في مجال التدريب والإدارة والإشراف لفتح آفاق جديدة لهم في الدراسات العليا في تخصص الإدارة التربوية والتعليمية والتدريبية والإدارة بشكل عام.

مصطلحات الدراسة

اشتملت الدراسة على المصطلحات والمفاهيم الآتية:

الفساد الإداري: يعرف بأنه "استغلال الوظيفة العامة، والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصيه أو جماعية بشكل منافي للشرع، والأنظمة الرسمية سواء كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته أم نتيجة ضغوط يمارسها علية أفراد من الخارج سواء أكان هذا السلوك فردياً أم جماعياً، ويمكن أن يعرف بأنه الاستخدام المنتظم للمنصب الحكومي في تحقيق مكاسب شخصيه ينتج عنها تقليل جوده الخدمات العامة(Qutait, 2016, 35)

وتعرفه الباحثتان إجرائيا: انه سوء استعمال السلطة الإدارية، والموارد التعليمية العامة من قبل إدارات مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر، لتحقيق منافع شخصيه بطريقه تشكل خرقا وانتهاكاً للقانون، ولمعايير السلوك التربوي الأخلاقي، والوظيفي السليم، والتي اظهرتها الدرجة الكلية لاستجابات أفراد عينه الدراسة على أداة الدراسة التي قامت الباحثتان بتطويرها لهذا الغرض.

حدود الدراسة ومحدداتها: تضمنت الدراسة الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من معلمي مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر.

الحدود المكانية: طبقت الدراسة على عينة طبقية عشوائية من معلمي مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر

الحدود الزمنية: طبقت الدراسة خلال العام الدراسي (2019/2018).

محددات الدراسة:

يتحدد تعميم نتائج الدراسة في ضوء الخصائص السيكومترية للأداة (الصدق والثبات) وموضوعية استجابة أفراد عينة الدراسة

الطّريقة والإجراءات

منهج الدّراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي لمناسبته لأهداف هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر.

عينة الدراسة:

تمّ اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبيقية العشوائية النسبية، حيث تمت مراعاة نسبة المعلمين والمعلمات إلى نسبتهم في مجتمع الدراسة، وتكونت من (608) معلمين ومعلمات أي ما نسبته (10%) من مجتمع الدراسة، في العام الدراسي (2019/2018) والجدول (1) يوضح التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها.

الجدول (1) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير الثانوي	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	240	%39.5
	انثى	368	%60.5
	المجموع	608	%100
المؤهل العلمي	بكالوريوس فما دون	282	%46.4

المتغير الثانوي	الفئات	التكرار	النسبة
	دراسات عليا	326	%53.6
	المجموع	608	%100
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	352	%57.9
	10سنوات فأكثر	256	%42.1
	المجموع	608	%100
المنطقة	مدينة	207	%34.0
	قرية	401	%66.0
	المجموع	608	%100

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة اعتمادا على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكانت كالآتي:

- **الأداة:** تم تحديد مجالات الاستبانة في الخطوة الاولى، ومن ثم كتابة فقرات الاستبانة اعتمادا على آراء المختصين والأدب النظري، من خلال تبني بعض مضامين الفقرات الواردة في أداة الدراسة الأولية من بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بعد الرجوع إليها، منها دراسة (Salim,2012)، اوزديمير (Ozdrmir,2013)، وتكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (38) فقرة موزعة على (4) مجالات إذ تضمن **المجال الأول المادي:** حيث تكون هذا المجال من (8) فقرات ذوات الأرقام من (1) وحتى (8)، و**المجال الثاني: العاملين:** وتكون من (9) فقرات ذوات الأرقام من (9) وحتى (17)، **والمجال الثالث: ضبط المعاملات:** تكون هذا المجال من (10) فقرات ذوات الأرقام من (18) وحتى (27)، و**المجال الرابع: مرافق المدرسة وأجهزتها:** تكون هذا المجال من (11) فقرات ذوات الأرقام من (28) وحتى (38).

دلالات صدق أداة الدراسة وثباتها:

أ. **صدق المحتوى لأداة الدراسة:** تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة، بعرضها على مجموعة من المحكمين مؤلفة من خمسة عشر عضو هيئة تدريس من ذوي الخبرة والاختصاص والرتب الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) في العلوم التربوية بالجامعات الاردنية، وذلك بهدف إبداء آرائهم حول دقة محتوى الأداة وصحتها من حيث: وضوح الفقرات، والصياغة اللغوية، ومناسبتها لقياس ما وضعت من أجله، وانتمائها للمجال الذي تتبع له، وإضافة أو تعديل أو حذف ما يرونه مناسبا على الفقرات، ومن ثم تم الأخذ بكافة ملاحظات المحكمين

لتصبح الفقرات موزعه على مجالات الاستبانة، وقد تضمن **المجال الأول: المادي:** وتكون هذا المجال من (7) فقرات ذوات الأرقام من (1) وحتى (7)، و**المجال الثاني: العاملين:** تكون هذا المجال من (7) فقرات ذوات الأرقام من (8) وحتى (14)، و**المجال الثالث: ضبط المعاملات:** تكون هذا المجال من (10) فقرات ذوات الأرقام من (15) وحتى (24)، و**المجال الرابع: مرافق المدرسة وأجهزتها:** تكون هذا المجال من (6) فقرات ذوات الأرقام من (24) وحتى (30).

وبهذا أصبح عدد فقرات الأداة بصورتها النهائية بعد التحكيم (30) فقرة موزعه على (4) مجالات، وتم إجراء جميع التعديلات التي طلبت من قبل المحكمين على فقراتها لتظهر الأداة بصورتها النهائية.

ب. صدق البناء لأداة الدراسة: لاستخراج دلالات صدق البناء تم تطبيق الدراسة على عينة استطلاعية مؤلفة من (30) معلماً ومعلمة من معلمي مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الاخضر من خارج عينة الدراسة المستهدفة، وذلك من أجل حساب معامل الارتباط المصحح لعلاقة الفقرات بأداة الدراسة وبالمجال الذي تنتمي اليه، وذلك كما هو مبين في الجدول(2).

الجدول(2) قيم معاملات الارتباط بين فقرات استبانة درجة الفساد الاداري والدرجة الكلية

المجال	رقم الفقرة	مضمون الفقرات	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
المجال الأول: المادي	1	يتم إنفاق مبالغ مالية دون سند قانوني.	0.77**	0.69**
	2	يتم اختلاس أموال صندوق المدرسة.	0.73**	0.63**
	3	يتم قبول الهدايا من أصحاب المصالح مع المدرسة.	0.69**	0.61**
	4	يتم التلاعب بالأوراق الرسمية لتخفيف العبء المالي.	0.62**	0.64**
	5	يتم التهاون بالملكية العامة للمدرسة.	0.78**	0.70**
	6	يتم قبول المعاملات مقابل الصفقات الشخصية.	0.68**	0.72**
	7	يتم ابتزاز المراجعين مقابل انجاز أعمالهم.	0.59**	0.46*
المجال الثاني: العاملين	8	يتم قبول الرشوة من بعض العاملين في المدرسة.	0.64**	0.51**
	9	يتم التحيز لأشخاص أو جماعات معينة دون غيرها.	0.58**	0.52**
	10	يوجد جماعات في المدرسة تؤثر سلبا في اتخاذ بعض القرارات.	0.67**	0.57**
	11	يتم الاحتفاظ بمجموعة من الموظفين على الرغم من عدم الحاجة لهم.	0.73**	0.72**
	12	يتم تشغيل العاملين في المدرسة بأمور ليس لها علاقة بعمل المدرسة.	0.71**	0.71**
	13	التستر على الفاسدين في الإدارة العليا.	0.66**	0.68**
	14	التساهل مع الأشخاص الفاسدين.	0.75**	0.72**

المجال	رقم الفقرة	مضمون الفقرات	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
المجال الثالث: ضبط المعاملات	15	التحايل على تطبيق التشريعات القانونية الناظمة لعمل المدرسة.	0.73**	0.74**
	16	تسريب المعلومات السرية لجهات خارج المدرسة.	0.74**	0.68**
	17	التواطؤ في بعض المعاملات المخالفة لتعليمات المدرسة وأنظمتها.	0.58**	0.49**
	18	التزوير في بعض المستندات المتعلقة بالمدرسة.	0.72**	0.77**
	19	اعتماد الوساطات في تسير أعمال المدرسة.	0.48**	0.41*
	20	ضعف وحدة الرقابة الإدارية الداخلية في المدرسة.	0.45*	0.47**
	21	ضعف الرقابة الإدارية الخارجية على عمل المدرسة.	0.75**	0.68**
	22	إسناد الأعمال إلى أشخاص غير مؤهلين للقيام بها.	0.67**	0.61**
	23	ضعف تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق.	0.78**	0.78**
	24	ضعف مبدأ الشفافية في القرارات الإدارية.	0.79**	0.73**
المجال الرابع: مرافق المدرسة واجهزتها	25	استغلال الموقع الإداري في المدرسة لإنجاز مصالح شخصية.	0.62**	0.44*
	26	استخدام أجهزة المدرسة لإنجاز مصالح شخصية.	0.76**	0.65**
	27	إساءة استخدام ممتلكات المدرسة.	0.69**	0.46*
	28	استغلال مرافق المدرسة لأغراض شخصية.	0.69**	0.68**
	29	ضبابية التشريعات الناظمة عند استخدام ممتلكات المدرسة.	0.43*	0.42*
	30	التهاون في الرقابة الإدارية على ممتلكات المدرسة.	0.67**	0.65**

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05). **دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

يلاحظ من الجدول (3) أن قيم معاملات الارتباط بين فقرات الأداة والدرجة الكلية والمجال الذي تنتمي إليه في مجال **المادي** قد تراوحت بين(0.59–0.78) مع مجالها، وبين(0.72–0.46) مع الكلي للأداة، وأن قيم معاملات ارتباط فقرات مجال **العاملين** قد تراوحت بين(0.75–0.58) مع مجالها، وبين (0.51–0.72) مع الكلي للأداة، وأن قيم معاملات ارتباط فقرات مجال:ضبط المعاملات قد تراوحت بين (0.45–0.79) مع مجالها، وبين (0.65–0.82) مع الكلي للأداة، وأن قيم معاملات ارتباط فقرات مجال: **مرافق المدرسة واجهزتها** قد تراوحت بين (0.43–0.76) مع مجالها، وبين (0.42–0.68) مع الكلي للأداة، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع المجال (ككل) ما بين(0.43–0.79)، ومع الأداة ككل ما بين (0.42–0.82).

يلاحظ من القيم سالفة الذكر الخاصة بصدق البناء، أن معامل ارتباط كل فقرة من فقرات أداة الدراسة مع الكلي لأداة الدراسة لم يقل عن معيار (0.40) مما يشير إلى أن بناء فقرات أداة الدراسة مقبولة، وتجدر الإشارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيا، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

فضلاً عن ما تقدم تم حساب معاملات ارتباط مجالات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة كما تم حساب معاملات الارتباط البينية لمجالات أداة الدراسة، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون وذلك كما في الجدول (3).

الجدول (3) معاملات الارتباط بين مجالات استبانة درجة الفساد الاداري ببعضها والدرجة الكلية

	المادي	العاملين	ضبط المعاملات	مرافق المدرسة وأجهزتها	الفساد الإداري
المادي	1				
العاملين	0.80**	1			
ضبط المعاملات	0.87**	0.86**	1		
مرافق المدرسة وأجهزتها	0.61**	0.74**	0.65**	1	
الفساد الإداري	0.92**	0.94**	0.95**	0.80**	1

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

يلاحظ من الجدول (3) أن قيم معاملات ارتباط مجالات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لها قد تراوحت بين (0.80–1)، وأن قيم معاملات الارتباط البينية لمجالات أداة الدراسة قد تراوحت بين (0.61–1).

ثبات أداة الدراسة للاستبانة:

لأغراض التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومجالاتها فقد تم حسابه باستخدام معادلة كرونباخ ألفا على بيانات التطبيق الأول للعينة الاستطلاعية ولأغراض التحقق من ثبات الإعادة لأداة الدراسة فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test–retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (30) معلماً ومعلمة، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين، وذلك كما في الجدول (4).

الجدول (4) قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة لمجالات استبانة درجة الفساد الاداري والدرجة الكلية

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي	عدد الفقرات
المادي	0.89	0.81	7

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي	عدد الفقرات
العاملين	0.86	0.82	7
ضبط المعاملات.	0.90	0.87	10
مرافق المدرسة وأجهزتها	0.92	0.71	**6**
الفساد الإداري	0.91	0.94	**30**

يلاحظ من الجدول (4) أن قيم معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا بلغ (0.94)، وأن قيم ثبات الإعادة لمجالات استبانة درجة الفساد الاداري والدرجة الكلية بلغ (0.91).

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على متغيرات مستقلة ومتغيرات وسيطة هما:

المتغيرات المستقلة:

درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر.

المتغيرات الوسيطة:

- النوع الاجتماعي: وله فئتان (ذكر وأنثى).
- المؤهل العلمي: وله مستويان (بكالوريوس فما دون، ودراسات عليا).
- الخبرة: ولها مستويان (أقل من عشرة سنوات، عشرة سنوات فأكثر).
- المنطقة ولها فئتان (مدينة، قرية).

عرض نّتائج الدراسة ومناقشتها:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين، وذلك عن طريق الإجابة عن كل من أسئلة الدراسة الآتية:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة الأول: ما درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الفساد الإداري مرتبة تنازلياً

الترتيب	رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	ضبط المعاملات	3.14	0.84	متوسطة
2	4	مرافق المدرسة وأجهزتها	3.06	0.84	متوسطة
3	1	المادي	3.03	0.94	متوسطة
4	2	العاملين	3.02	0.87	متوسطة
		الفساد الإداري (ككل)	3.07	0.78	متوسطة

الجدول (8) يبين الفساد الاداري ككل جاء بدرجة متوسطة، وأن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.02-3.14)، إذ جاء مجال ضبط المعاملات في الرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.14)، وبانحراف معياري بلغ (0.84) وبدرجة متوسطة، بينما جاء مجال العاملين في الرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.02)، وبانحراف معياري بلغ (0.87) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للفساد الإداري ككل (3.07)، وبانحراف معياري بلغ (0.78) وبدرجة متوسطة، وقد تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة، حيث كانت على النحو الآتي:

المجال الأول: المادي

لبيان درجة تقدير افراد العينة لفقرات مجال المادي تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجدول(9) يبين ذلك.

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لمجال المادي مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	7	يتم ابتزاز المراجعين مقابل إنجاز أعمالهم.	3.25	1.31	متوسطة
2	3	يتم قبول الهدايا من أصحاب المصالح مع المدرسة.	3.23	1.28	متوسطة
3	5	يتم التهاون بالملكية العامة للمدرسة.	3.11	1.34	متوسطة
4	1	يتم إنفاق مبالغ مالية دون سند قانوني.	3.03	1.44	متوسطة
5	4	يتم التلاعب بالأوراق الرسمية لتخفيف العبء المالي.	2.99	1.35	متوسطة
6	6	يتم قبول المعاملات مقابل الصفقات الشخصية.	2.91	1.34	متوسطة
7	2	يتم اختلاس أموال صندوق المدرسة.	2.69	1.38	متوسطة
		المجال(ككل)	**3.03**	**0.94**	**متوسطة**

يبين الجدول (9) ان المجال المادي جاء بدرجة متوسطة، وأن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.69-3.25)، والانحرافات المعيارية تراوحت ما بين (1.28-1.44)، إذ جاءت الفقرة (7) والتي تنص على "يتم ابتزاز المراجعين مقابل إنجاز أعمالهم" في الرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.25)، وبانحراف معياري بلغ (1.31) وبدرجة متوسطة بينما جاءت

الفقرة (2) ونصها "يتم اختلاس أموال صندوق المدرسة" في الرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.69)، وبانحراف معياري بلغ (1.38) وبدرجة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي للمجال المادي ككل (3.03)، وبانحراف معياري بلغ (0.94).

وتعزو الباحثتان هذه النتيجة إلى أنه لا يتم ابتزاز المراجعين مقابل إنجاز أعمالهم، وأنه لا يتم قبول الهدايا من أصحاب المصالح مع المدرسة، ولا يتم التهاون بالملكية العامة للمدرسة، ولا يتم إنفاق مبالغ مالية دون سند قانوني، ولا يتم التلاعب بالأوراق الرسمية لتخفيف العبء المالي ، وإنما يتم قبول المعاملات دون مقابل، أو اختلاس في أموال صندوق المدرسة، وهذه النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة بواسون (Poisson,2010) التي هدفت إلى استكشاف ملامح الفساد في قطاع التعليم، وبيان آثاره في فرنسا، وبيان كلفته البشرية، والمادية، والمعنوية على قطاع التعليم، وخلصت الدراسة بثلاثة محاور تمثل ما يمكن ان يطلق عليه مثلث مكافحه الفساد وهما الشفافية في المعايير والإجراءات وبناء المقدرات البشرية، والمشاركة العامة، وتطوير العمليات المالية، وجاءت بدرجة متوسطة.

واختلفت مع دراسة ابادين وبالسي (Apaydin & Balci, 2011) التي هدفت تحديد صور الفساد وأسباب واستراتيجيات مواجهته من وجهه نظر المعلمين في المدارس الثانوية في تركيا، إذ توصلت إلى ان أكثر صور الفساد شيوعا تلك المرتبطة بقبول الهدايا، والتوظيف، والترقيات القائمة على الواسطة والمحسوبية.

المجال الثاني: العاملين

لبيان درجة تقدير افراد العينة لفقرات مجال العاملين تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة والجدول(10) يبين ذلك

الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لمجال العاملين مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	13	التستر على الفاسدين في الإدارة العليا.	3.32	1.47	متوسطة
2	14	التساهل مع الأشخاص الفاسدين.	3.09	1.27	متوسطة
3	8	يتم قبول الرشوة من بعض العاملين في المدرسة.	3.07	1.38	متوسطة
4	9	يتم التحيز لأشخاص أو جماعات معينة دون غيرها.	3.00	1.30	متوسطة
5	10	يوجد جماعات في المدرسة تؤثر سلبا في اتخاذ بعض القرارات.	2.96	1.36	متوسطة
6	11	يتم الاحتفاظ بمجموعة من الموظفين على الرغم من عدم الحاجة لهم.	2.89	1.34	متوسطة

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
7	12	يتم تشغيل العاملين في المدرسة بأمور ليس لها علاقة بعمل المدرسة.	2.77	1.47	متوسطة
		المجال(ككل)	**3.02**	**0.87**	**متوسطة**

يبين الجدول (10) أن مجال العاملين جاء بدرجة متوسطة، وأن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.77–3.32)، والانحرافات المعيارية تراوحت ما بين(1.27–1.47)، إذ جاءت الفقرة (13) والتي تنص على "التستر على الفاسدين في الإدارة العليا" في الرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.32)، وبانحراف معياري بلغ (1.47) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة (12) ونصها "يتم تشغيل العاملين في المدرسة بأمور ليس لها علاقة بعمل المدرسة" في الرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.77)، وبانحراف معياري بلغ (1.47) وبدرجة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي لمجال العاملين ككل (3.02)، وبانحراف معياري بلغ (0.87).

وتعزو الباحثتان هذه النتيجة إلى عدم التستر على الفاسدين في الإدارة العليا، وكذلك عدم التساهل مع الأشخاص الفاسدين، وعدم قبول الرشوة من بعض العاملين في المدرسة، وأن الادارة المدرسية لا تتحيز لأشخاص أو جماعات معينة دون غيرها، ولا يوجد جماعات في المدرسة تؤثر سلبا في صناعة بعض القرارات، ولا يتم الاحتفاظ بمجموعة من الموظفين على الرغم من عدم الحاجة لهم، وإنما يتم تشغيل العاملين في المدرسة بأمور ذات علاقة بعمل المدرسة مباشرة، وهذه النتيجة اتفقت مع نتائج دراسة الخمشي وشلهوب (Khmshi & Shalhoub, 2016) التي هدفت إلى تحديد مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات بالمملكة العربية السعودية، والتي جاءت بدرجة متوسطة.

المجال الثالث: ضبط المعاملات

لبيان درجة تقدير افراد العينة لفقرات مجال ضبط المعاملات تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة والجدول(11) يبين ذلك

الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لمجال ضبط المعاملات مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون فقرات مجال ضبط المعاملات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	22	إسناد الأعمال إلى أشخاص غير مؤهلين للقيام بها.	3.45	1.22	متوسطة
2	20	ضعف وحدة الرقابة الإدارية الداخلية في المدرسة.	3.36	1.34	متوسطة
3	24	ضعف مبدأ الشفافية في القرارات الإدارية.	3.31	1.26	متوسطة
4	19	اعتماد الوساطات في تسير أعمال المدرسة.	3.28	1.40	متوسطة
5	21	ضعف الرقابة الإدارية الخارجية على عمل المدرسة.	3.14	1.38	متوسطة

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون فقرات مجال ضبط المعاملات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
6	23	ضعف تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق.	3.09	1.28	متوسطة
7	16	تسريب المعلومات السرية لجهات خارج المدرسة.	3.03	1.37	متوسطة
8	17	التواطؤ في بعض المعاملات المخالفة لتعليمات المدرسة وأنظمتها.	2.97	1.29	متوسطة
9	18	التزوير في بعض المستندات المتعلقة بالمدرسة.	2.89	1.41	متوسطة
10	15	التحايل على تطبيق التشريعات القانونية الناظمة لعمل المدرسة.	2.80	1.43	متوسطة
		المجال(ككل)	**3.14**	**0.84**	**متوسطة**

يبين الجدول (11) ان مجال المعاملات جاء بدرجة متوسطة، وأن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.80–3.45)، والانحرافات المعيارية ما بين(1.22–1.43)، إذ جاءت الفقرة (22) والتي تنص على "إسناد الأعمال إلى أشخاص غير مؤهلين للقيام بها" في الرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.45)، وبانحراف معياري بلغ (1.22)، وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة (15) ونصها "التحايل على تطبيق التشريعات القانونية الناظمة لعمل المدرسة" في الرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.80)، وبانحراف معياري بلغ (1.43)، وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال ضبط المعاملات.ككل (3.14)، وبانحراف معياري بلغ (0.84).

وتعزو الباحثتان هذه النتيجة إلى أنه لا يتم إسناد الأعمال إلى أشخاص غير مؤهلين، وإلى قوة وحدة الرقابة الإدارية الداخلية في المدرسة، وقوة مبدأ الشفافية في القرارات الإدارية، وعدم اعتماد الوساطات في تسير أعمال المدرسة، وقوة تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق، وعدم تسريب المعلومات السرية لجهات خارج المدرسة، والسرعة في انجاز المعاملات، وعدم وجود تزوير في المستندات المتعلقة بالمدرسة، ولم يتم التحايل على تطبيق التشريعات القانونية الناظمة لعمل المدرسة، وهذه النتيجة إختلفت مع دراسة ابادين وبالسي (Apaydin & Balci, 2011) التي هدفت إلى تحديد صور الفساد وأسباب واستراتيجيات مواجهته من وجهه نظر المعلمين في المدارس الثانوية في تركيا، إذ جاءت بدرجة منخفضة.

المجال الرابع: مرافق المدرسة وأجهزتها

لبيان درجة تقدير افراد العينة لفقرات مجال مرافق المدرسة واجهزتها تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة والجدول(12) يبين ذلك

الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لمجال مرافق المدرسة وأجهزتها مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	29	ضبابية التشريعات الناظمة عند استخدام ممتلكات المدرسة.	3.32	1.31	متوسطة
2	30	التهاون في الرقابة الإدارية على ممتلكات المدرسة.	3.23	1.35	متوسطة
3	27	إساءة استخدام ممتلكات المدرسة.	3.08	1.38	متوسطة
4	26	استخدام أجهزة المدرسة لإنجاز مصالح شخصية.	3.05	1.40	متوسطة
5	25	استغلال الموقع الإداري في المدرسة لإنجاز مصالح شخصية.	2.91	1.34	متوسطة
6	28	استغلال مرافق المدرسة لأغراض شخصية.	2.74	1.39	متوسطة
		المجال (ككل)	**3.06**	**0.84**	**متوسطة**

يبين الجدول (12) ان مجال مرافق المدرسة واجهزتها جاء بدرجة متوسطة، وأن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.74–3.32)، وانحرافات معيارية ما بين (1.31–1.40)، إذ جاءت الفقرة (29) والتي تنص على "ضبابية التشريعات الناظمة عند استخدام ممتلكات المدرسة" في الرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.32)، وبانحراف معياري بلغ (1.31)، وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة (28) ونصها "استغلال مرافق المدرسة لأغراض شخصية" بالرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.74)، وبانحراف معياري بلغ (1.139)، وبدرجة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي لمجال مرافق المدرسة وأجهزتها ككل (3.06)، وبانحراف معياري بلغ (0.84).

وتعزو الباحثتان هذه النتيجة إلى وضوح التشريعات الناظمة عند استخدام ممتلكات المدرسة، وإلى عدم التهاون في الرقابة الإدارية على الممتلكات، وعدم إساءة استخدام ممتلكات المدرسة، واستخدام أجهزة المدرسة لإنجاز اعمال المدرسة ونشاطاتها، وعدم استغلال الموقع الإداري في المدرسة لإنجاز مصالح شخصية، وعدم استغلال مرافق المدرسة لأغراض شخصية، واتفقت مع دراسة قطيط (Qutait, 2016) التي هدفت التعرف إلى أشكال الفساد الإداري وأسبابه بالتعليم قبل الجامعي وأضراره على جوانب التنمية المجتمعية في مصر.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين تعزى إلى متغيرات (الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، والمنطقة)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة حول درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين حسب متغيرات الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، والمنطقة، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة حول درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين حسب متغيرات الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، والمنطقة

			المادي	العاملين	ضبط المعاملات	مرافق المدرسة وأجهزتها	الفساد الإداري
الجنس	ذكر	س	2.96	2.95	3.11	3.00	3.02
		ع	0.90	0.84	0.81	0.84	0.75
	انثى	س	3.08	3.06	3.16	3.09	3.10
		ع	0.96	0.88	0.86	0.84	0.79
المؤهل العلمي	بكالوريوس فما دون	س	3.01	2.93	3.08	2.96	3.00
		ع	0.91	0.85	0.84	0.83	0.76
	دراسات عليا	س	3.05	3.09	3.18	3.14	3.12
		ع	0.96	0.88	0.83	0.84	0.79
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	س	3.00	2.94	3.10	2.98	3.02
		ع	0.94	0.86	0.84	0.84	0.77
	10سنوات فأكثر	س	3.07	3.12	3.19	3.16	3.14
		ع	0.94	0.87	0.84	0.83	0.79
المنطقة	مدينة	س	3.19	3.16	3.26	3.17	3.20
		ع	0.95	0.90	0.82	0.86	0.79
	قرية	س	2.95	2.94	3.07	3.00	3.00
		ع	0.93	0.84	0.84	0.83	0.76

س= المتوسط الحسابي ع=الانحراف المعياري

يلاحظ من الجدول (13) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة حول درجة الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين بسبب اختلاف فئات متغيرات (الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، والمنطقة)، وللكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات فقد تم إجراء اختبار تحليل التباين الرباعي المتعدد للمجالات (MANOVA)، وتحليل التباين الرباعي (ANOVA)، للدرجة الكلية، كما يظهر في الجداول (14):

الجدول (14) نتائج تحليل التباين الرباعي المتعدد (MANOVA) لأثر الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمنطقة

الأثر	الاختبار المتعدد	القيمة	قيمة ف	درجات الحرية الافتراضية		الدلالة الإحصائية
الجنس	Hotelling's Trace	0.00	0.64	4.00	600.00	0.63
المؤهل العلمي	Hotelling's Trace	0.01	1.51	4.00	600.00	0.20
سنوات الخبرة	Hotelling's Trace	0.01	1.02	4.00	600.00	0.40
المنطقة	Hotelling's Trace	0.01	2.07	4.00	600.00	0.08

يتبين من الجدول (14) عدم وجود فرق دال إحصائيا لمتغير الجنس إذ بلغت قيمة هوتلنج (Hotelling's Trace) (0.00)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.63)، وعدم وجود فرق دال إحصائيا لمتغير المؤهل العلمي إذ بلغت قيمة هوتلنج (Hotelling's Trace) (0.01)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.20)، وعدم وجود فرق دال إحصائيا لمتغير سنوات الخبرة إذ بلغت قيمة هوتلنج (Hotelling's Trace) (0.01)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.40)، وعدم وجود فرق دال إحصائيا لمتغير المنطقة إذ بلغت قيمة هوتلنج (Hotelling's Trace) (0.01)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.08)، ولفحص أثر كل مجال على حدة تم حساب نتائج تحليل التباين الرباعي للمجالات (4 way ANOVA)، والجدول (15) يبين هذه النتائج.

جدول (15) تحليل التباين الرباعي لأثر الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، والمنطقة على مجالات الفساد الإداري في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين

مصدر التباين	مجالات الفساد الاداري	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	المادي	1.07	1	1.07	1.23	0.27
	العاملين	0.47	1	0.47	0.63	0.43
	ضبط المعاملات	0.04	1	0.04	0.05	0.82
	مرافق المدرسة وأجهزتها	0.19	1	0.19	0.26	0.61
المؤهل العلمي	المادي	0.60	1	0.60	0.69	0.40
	العاملين	0.25	1	0.25	0.34	0.56
	ضبط المعاملات	0.05	1	0.05	0.07	0.79
	مرافق المدرسة وأجهزتها	0.48	1	0.48	0.69	0.41
سنوات الخبرة	المادي	0.07	1	0.07	0.08	0.78
	العاملين	1.08	1	1.08	1.46	0.23
	ضبط المعاملات	0.11	1	0.11	0.16	0.69
	مرافق المدرسة وأجهزتها	1.50	1	1.50	2.14	0.14
المنطقة	المادي	6.91	1	6.91	7.93	0.01
	العاملين	2.93	1	2.93	3.96	0.05
	ضبط المعاملات	3.35	1	3.35	4.80	0.03
	مرافق المدرسة وأجهزتها	1.34	1	1.34	1.92	0.17
الخطأ	المادي	525.10	603	0.87		

مصدر التباين	مجالات الفساد الاداري	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	العاملين	446.19	603	0.74		
	ضبط المعاملات	419.92	603	0.70		
	مرافق المدرسة وأجهزتها	421.29	603	0.70		
الكلي	المادي	534.14	607			
	العاملين	455.72	607			
	ضبط المعاملات	425.28	607			
	مرافق المدرسة وأجهزتها	429.39	607			

يلاحظ من الجدول (15) يبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر متغير الجنس في جميع المجالات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر المؤهل العلمي في جميع المجالات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر سنوات الخبرة في جميع المجالات، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر المنطقة في جميع المجالات، باستثناء مجال مرافق المدرسة وأجهزتها، وجاءت الفروق لصالح المدينة.

الجدول (16) تحليل التباين الرباعي لأثر الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، والمنطقة على درجة الفساد الإداري الكلية في مدارس منطقة المثلث التعليمية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر المعلمين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.30	1	0.30	0.50	0.48
المؤهل العلمي	0.02	1	0.02	0.04	0.85
سنوات الخبرة	0.44	1	0.44	0.74	0.39
المنطقة	3.44	1	z	5.77	0.02
الخطأ	359.73	603	0.60		
الكلي	366.58	607			

الجدول (16) يبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر الجنس، فقد بلغت قيمة ف (0.50) وبدلالة إحصائية بلغت (0.48)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر المؤهل العلمي، إذ بلغت قيمة ف (0.04) وبدلالة إحصائية بلغت (0.85)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر سنوات الخبرة، إذ بلغت قيمة ف (0.74) وبدلالة إحصائية بلغت (0.39)، وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر المنطقة، إذ بلغت قيمة ف (5.77) وبدلالة إحصائية بلغت (0.02)، وجاءت الفروق لصالح المدينة.

وتعزو الباحثتان ذلك إلى أن المعلمين والمعلمات يشعرون بالانتماء إلى المدرسة التي يعملون فيها، ويتمتعون، ويحرصون على الالتزام بالأنظمة والتعليمات المعمول بها، ويشاركون باهتمام في صناعة القرارات المتعلقة بعملهم، ويقومون بعملهم على الرغم من ضغوط العمل عليه، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة قطيط (Qutait,2016)، ودراسة الخمشي وشلهوب (Khmshi & Shalhoub,2016).

التوصيات:

- إعداد خطط استراتيجية لمكافحة الفساد في المؤسسات التعليمية.
- تعزيز اسس العدالة والنزاهة في المؤسسات التعليمية من خلال الاهتمام بمنظومة القيم كالصدق والامانة والاخلاص في العمل.
- نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بين المعلمين وجميع العاملين في المؤسسات التربوية
- تعزيز المبادئ الاخلاقية لتكون بمثابة رقابة ذاتيه اصيلة لدى كل فرد.

References:

Alan Doig, David Norris (2012), "Improving anti- corruption agencies as organizations*", Journal of Financial Crime*, 19(3),255_273.

Alfatfata, Mahmoud (2007). Corruption: The other image of corruption *www.aman-palestine. org 23/10/2018*.

Alkassabeb Eissam (2014). The role of supervision and anti-corruption againest corruption. *Teacher message, Jordan*, 51 (2), 73-75.

Apaydin, Cigdem, Ali Balci (2011), "Organizational corruption in secondary schools: A focus group study ",*Education: Summer*: 131,4.

Caiden and Caiden. ***Administrative corruption*** *Public Administration Review*, Vol.37, Jan: 1977 .

Dulaimi, Bassem Faisal (1999). Administrative corruption and some of its forms from the point of view of a sample of directors (unpublished master thesis), University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

Eid, Assayed Rajab (2011). *Administrative skills in leadership and its* effects to fight corruption. Arab Organization for Administrative Development United Arab Emirates.

Jibril, Abdelkader (2010). Administrative corruption: The obstacle of administration, development and democracy (unpublished Master thesis), Arab-British Academy of Higher Education.

Khalidi, Suleiman (2011). The phenomenon of cheating in examinations among Arab and Jewish students during secondary school stage in

Israel. *Journal of the University of Al Qasimi Palestinian University*, 15 (1), 125-160.

Khmshi, Sarah and Shalhoub, Haifa (2016). The manifestations of academic corruption in universities and the planning indicators to reduce them. *Journal of the University of Princess Norah Bint Abdul Rahman*, Saudi Arabia.

Mahmoud, Salah al-Din (1994). Administrative corruption as a hindrance to social and economic development processes. *Arab Center for Studies*, Riyadh, 1 (1), 45-68.

Mbarki, Zahra and Mu'ti, Syria (2013). *Administrative corruption in Algeria* (Unpublished Master Thesis), University of Dr. Tahir Moulay, Faculty of Law and Political Science, Algeria.

Mutawa, Hebah Mustafa (2015). Recent trends of educational accountability are an introduction to the administrative corruption of educational institutions in the kindergarten stage. *Journal of Arabic Studies in Education and Psychology*, Egypt, 62 (2), 469-495.

Ozdemir, Murat (2013). "The relationship of organizational corruption with organizational dissent and whistlebl owing in Turkish schools *"Cukurova University Faculty of Education Journal*, Vol 42.

Poisson, Muriel (2010), Corruption and education, *The International Institute for Educational Planning* (IIEP) Paris, UNESCO.

Qutait, Muhammad (2016). Fighting administrative corruption in pre-university education institutions in Egypt: proposed strategic alternatives. *National Research Center for Educational Research and Development, Egypt.*

Rumyantseva, Natalya L. (2005), "Taxonomy of corruption in higher education" *Peabody Journal of Education,* 80(1), 81-92.

Salim, Noveh (2012). *Corruption in the Jordanian Universities: Its causes, demonstration and ways to overcome it*. Yarmouk University, Jordan.

Turki, Ezzeddine and Sharafi, Moncef (2012), Administrative corruption, its effects, causes and methods of combating it. *Constantine National Forum on* 6-7 / 5/2012.